للشلل (٢٧) . فهل سيغامر كنيغ بطرد العمال العرب ؟ ان مغامرته ستعني خلخلة هيكلية الاقتصاد الاسرائيلي ككل . وستؤدي حكما الى هبوط الناتج القومي .. واثار اخرى لا يستطيع الاقتصاد والاسرائيلي تحملها بدون هزات ستعرض كل التركيب الاجتماعي في اسرائيل للخطر .

مقترحات كنيغ على صعيد « التعليم » لا تختلف عن مقترحاته على الاصعدة الثلاثة السابقة . فهو يقترح تقليل عدد الطلاب وضمان استيعابهم بعد التخرج ، وتوجيههم نحو « المواضيع التي لا تعطي الا القليل من الوقت للانشغال بالقومية وفي الوقت نفسه مستوى الرسوب فيها مرتفع ..» . و« تسهيل السفر الى الخارج ووضع العراقيل امام عودتهم وانخراطهم في العمل ..»

اقتراح كنيغ هذا (وجيه جدا) ويصح ان يقدم الى « اليونسكو » كمبرر جديد لطرد اسرائيل من هذه المؤسسة الثقافية الدولية . انها دعوة صريحة للتجهيل .. ولكن هل هي سياسة جديدة ؟. المعروف ان عددا كبيرا من حاملي شهادة « البجروت » الثانوية العامة يعملون عمالا ، وذلك بفعل سياسة التمييز ضد العرب ، فمن بين ١٢٠ الف موظف في الدولة يوجد ١٢٠٠ موظف عربي اي ما نسبته ١٪ فقط (٢٨) اي ان العقبات امام دخول الطلاب الى الجامعات ، او الى مجالات العمل هي عقبات موجودة منذ انشاء دولة اسرائيل . ونتيجتها توقعها مساعد توليدانو مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية عندما قال « اذا لم يستوعبوا ستزداد بينهم مشاعر خيبة الامل الناجمة عن وضعهم الاقتصادي بالاضافة الى خيبة املهم على اساس قومي..» ومراهنة كنيغ على التخصصات التي « لا تعطي الا القليل من الوقت للانشغال بالقومية ..» هي مراهنة خاسرة سلفا ، ولنا في تاريخ الصهيونية ، ودور حاييم وايزمن ، الكيماوي ، دليل ساطع ، وفي المرحلة الراهنة فان التنظيم الفلسطيني الاكثر تطورا يقوده مهندس هو ياسر عرفات ، والتنظيم الثاني في الساحة الفلسطينية يقوده دكتور هو جورج حبش .. وكنيغ عندما يقترح وضع العراقيل امام عودة الخريجين من الخارج وامام عملية تشغيلهم ، سوف يتخلص من خريج ، بابتائه خارج الحدود، ولكنه سيكون على صدام مع الامتدادات الاجتماعية لهذا الخريج في داخل الارض المحتلة . وعدم تشغيله ، سيجعل من ذلك الخريج قضية متحركة في المجتمع ودليلا ساطعا على سياسة التمييز التي تمارسها السلطات العنصرية .. خصوصا اذا ما تذكرنا ان لهذا الخريج العربي « زميل يهودي » ينتسب لنفس الجامعة، او الفرع العلمي ، ويجد وظيفته جاهزة .. بينما يقذف بالعربي الى سوق البطالة ... عندها يكون السيد كنيغ قد خلق محرضا سياسيا من الطراز الاول ..

واما على الصعيد الخامس فيقترح كينغ تطبيق القانون وبعدد اكثر من مثال على عملية خرق القانون ، كما في حالة البناء غيرالقانوني مثلا .. ولعل اطرف توقع هو اعتباره ان « عدد السكان العرب ١٤ ٪ . مخالفة هذه النسبة للقانون قد تتخذ طابع التمرد ..» هنا لا يقدم اقتراحات لعدم تجاوز هذه النسبة . ولكنه على صعيد تنفيذ القانون يقترح التشدد . هنا يطرح تساؤل لماذا يخرق العرب القانون ؟. الرغبة في التجاوز ؟ وبالذات على صعيد البناء . السبب ان القانون يقيد حق العرب في البناء .. ولان القانون جائر ، اصبح خرقه ضروريا . ولنفترض جدلا ان الحكومة الاسرائيلية قد نجحت في منع المخالفات وطبقت القانون الجائر فاين يقيم العرب اذن ؟. في